والديناميت يستطيعان تهيئة التضاريس غير الملائمة لمخططات البناء الفسيح، مثل تلك الدائرة الآن في الضفة الغربية، والتي تغير، بسرعة، وجه الضفة[٣٨]. والتغيير في معالم الارض بعد الاستيلاء عليها، أو قبله، يشكل أرضية لسلسلة من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي من بينها محاصرة رأس المال والعمل، ومن ثم توجيه بعض القوة العاملة الى خدمة الصناعة الاسرائيلية وارغام القسم الآخر على الهجرة خارج البلاد. ان الحقائق توحي، بقوة، بأن التغييرات التي ادخلت حيز التنفيذ، منذ العام ١٩٦٧، خلقت تفاعلات اجتماعية واقتصادية وسياسية بين اسرائيل والضفة، والتي اتخذت، بحلول العام ١٩٨٢، اسلوباً شبه دائم[٣٩].

ومنذ العام ١٩٨٢، تواصلت التفاعلات والتغييرات على الصعد كافة، وبشكل خاص تغيير ملكية واستخدام الارض، وانجاز عملية تدمير الزراعة، ومحاصرة الصناعة، وامتصاص جزء من العمل.

وتتوصل الحقائق الى اكثر من ذلك. فـ «بدون تدخل جدي لتسوية النزاع، فان اجراءات ضم الضفة الى النظام الاسرائيلي ستزيد زخماً، وتصل الى نقطة اللاعودة. ان الضم الفعّال قد أنجز تقريباً»[٤٠].

ان هذه الاستنتاجات ترتكز على تلمّس الوقائع العينية التي ولدتها السياسات الاسرائيلية على امتداد سنوات طويلة، في القطاعات كافة.

الهيكلية الزراعية

في القطاع الزراعي، استهدفت الاجراءات والتدابير الاسرائيلية احداث تغييرات هيكلية من طريق ضرب البنية الاجتماعية ومحاصرة رأس المال والتضييق على الملاكين العقاريين والتجار لاجبارهم على ترك الارض. وفي حال رفضهم، القبول بدور اقتصادي محدود، مسيطر عليه، تابع تماماً. هذا الى جانب ابعاد القطاع الزراعي عن اسواقه التقليدية، واحكام السيطرة الاسرائيلية على هيئات ووسائل التمويل والاقراض.

واستكمالاً لذلك، كانت سياسة الاستيطان الخطوة التالية في مخطط الاستيلاء على الارض وتدمير مقوّمات الزراعة. فقد الحقت أضراراً بالغة وسببت خسائر فادحة لصغار الفلاحين والمزارعين وصغار الملاك. وكان من شأن هذا دفع قوى العمل البشرية، لا سيما العمال وصغار المزارعين والفلاحين، الى مغادرة الحقول نحو المدينة، للعمل في الخدمات، أو نحو ميادين العمل المأجور داخل اسرائيل. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لقد انخفض عدد الذين يمارسون نشاطاً في المجال الزراعي، في الضفة وغزة، من ٥٩٢٠٠ شخص العام ١٩٧٠ الى ٣٨٢٠٠ العام ١٩٨٣، أي ٢١ ألف شخص، خلال ١٣ عاماً، توزعوا ما بين الهجرة الى الخارج والمصانع والمشاريع الاسرئيلية. وعلى هذا الصعيد، تدل المؤشرات الى ارتفاع عدد الذين توجهوا الى العمل داخل اسرائيل ـ عبر مكاتب الاستخدام الاسرائيلية الرسمية ـ من ٢٠٦٠٠ شخص العام ١٩٧٠ الى ٩٠٣٠٠ شخص العام ١٩٨٤، في الوقت الذي انخفضت مساحة الاراضي المزروعة في الضفة الغربية لوحدها من ٢,٨٠٠,٠٠ مليون دونم عشية الاحتلال (١٩٦٦) الى ١,٦٧٢,٠٠٠ مليون دونم العام ١٩٨١[٤١].

وقد أدى عاملا انخفاض المساحات المزروعة ومغادرة المزارعين واليد العاملة الزراعية الى تغيرات في العلاقات الانتاجية والاوضاع الطبقية. بمعنى الى «انتقال عدد كبير من [العاملين] في المشاريع الحقلية والبستنة والشجرية، والملاكين الصغار، وعمال الآلات الزراعية، من وضع طبقي، ومن